

Distr.: General
26 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات للمء شواغر في الهيئات الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة، وتتشرف بأن تحيل إليه ترشيح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، التي ستجرى الانتخابات بشأنها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في نيويورك.

وفي هذا الصدد، فإن البعثة الدائمة لباكستان يشرفها كذلك أن تطلب من مكتب رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة ومرفقها لكي تنظر فيهما الدول الأعضاء. ويورد المرفق تفاصيل بشأن التعهدات الطوعية المقدمة من باكستان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والتي تعكس التزام باكستان بتعهداتها وتبرز التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان. وقد سبق للبعثة أيضا أن عممت هذه التعهدات على الدول الأعضاء من خلال مذكرتها المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051115 031115 15-18643 (A)



المرفق

ترشيح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
المساهمات والتعهدات الطوعية والالتزامات وفقا لقرار الجمعية العامة
٢٥١/٦٠

١ - قررت باكستان، بوصفها عضوا مؤسسا في مجلس حقوق الإنسان، أن تتقدم بترشيح نفسها لإعادة انتخابها عضوا في المجلس للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ لشغل أحد المقاعد الخمسة المخصصة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وسيجري الانتخاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

٢ - وقد عملت باكستان لفترتي عمل متتاليتين في المجلس، من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١. وأعيد انتخابها لعضوية المجلس للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وترى باكستان أن استمرار وجودها في المجلس سيتيح لها مواصلة إسهامها في الجهود الجماعية الرامية إلى المساعدة في توطيد جدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والمضي قدما في مساعيها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي.

٣ - وفيما يلي سرد موجز لمساهمات باكستان وتعهداتها الطوعية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها استنادا إلى تعهدات سابقة

٤ - تلتزم باكستان بقوة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي إطار سعيها لتحقيق التقيد الكامل بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، واستنادا إلى التجارب والخبرات التي اكتسبتها من عضويتها في المجلس، فإن باكستان تتطلع إلى مواصلة المشاركة بصورة استباقية في أعمال المجلس وكامل أجهزته وعملياته ومبادراته، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني.

٥ - وترى باكستان أن حقوق الإنسان تشكل حجر الأساس للسلام والديمقراطية في الداخل والخارج. ولذلك، فهي تعطي أولوية عليا لتعزيز أهداف التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية التي يعزز بعضها بعضا. ولقد حققنا تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان على الرغم من التحديات التي يشكلها الإرهاب والتي تعد باكستان أكبر ضحاياه بعد أن فقدت أكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص في العقد الماضي وعانى اقتصادها من خسائر بمئات البلايين من الدولارات.

٦ - وقد صدقت باكستان على سبع معاهدات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان وتواصل تنفيذ أحكامها. وقد صدقت في السنوات الأخيرة على أربع من تلك المعاهدات وعلى أحد البروتوكولات الإضافية:

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) (تم التصديق عليه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) (تم التصديق عليه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠)؛

(ج) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤) (تم التصديق عليها في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠)؛

(د) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) (تم التصديق عليها في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١)؛

(هـ) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (تم التصديق عليه في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١).

٧ - وإننا نركز الآن على تنفيذ هذه الصكوك على مستوى القواعد الشعبية. ولتحقيق هذا الغرض، أنشأت الحكومة الوحدات المكلفة بتنفيذ المعاهدات (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) في جميع المقاطعات لغرض الإشراف على الامتثال لهذه الصكوك الدولية.

٨ - وقامت باكستان، وفاء لما تعهدت به، بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وباشرت اللجنة أعمالها اعتباراً من ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. وتتمتع اللجنة بولاية واسعة النطاق تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمرأة والطفل والقطاعات الضعيفة الأخرى في المجتمع، كما تتمتع بصلاحيات قبول الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن إنشاء اللجنة أن يفسح المجال أمام المضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان في باكستان بشكل كبير.

٩ - وتمثل أحد الإنجازات البارزة الأخرى في ميدان حقوق الإنسان في إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأقليات، والتي دخلت طور التشغيل الكامل في عام ٢٠١٤. ويمكن للجنة أن تتناول جميع جوانب حقوق الأقليات في باكستان.

١٠ - وجرى العمل على زيادة تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة، التي أنشئت كهيئة قانونية في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وأصبحت تتمتع باستقلال ذاتي في عام ٢٠١١. وخلال السنوات القليلة الأخيرة، عززت اللجنة من وجودها من خلال تزويد الحكومة بخدمات المشورة والتوجيه التي يعول عليها لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان المقاطعات.

١١ - كما أنشأت المحكمة العليا في باكستان وحدة معنية بحقوق الإنسان تعمل تحت الإشراف المباشر لوزير العدل وتعنى بالحالات التي تتطلب إغاثة عاجلة.

١٢ - وخلال السنوات الأخيرة، أنجز البلد أعمالاً هامة في مجال الإصلاح التشريعي. وتناولت الإصلاحات إدخال تشريعات جديدة أو معالجة ثغرات في التشريعات القائمة التي أقرها البرلمان. ومن أبرز التشريعات في هذا الصدد ما يتعلق منها بالمرأة، وتشمل ما يلي:

(أ) حماية المرأة من التحرش في مكان العمل (٢٠١٠)، ويوفر الحماية للمرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل، ويبين آلية الشكاوى وإجراءات التحقيق والعقوبات. كما يتضمن مدونة لقواعد السلوك في مكان العمل؛

(ب) القانون الجنائي (المعدل) لعام ٢٠١٠، الذي ينص على عقوبة السجن ثلاث سنوات مع غرامة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ ألف روبية على جريمة التحرش الجنسي؛

(ج) قانون منع الممارسات المناهضة للمرأة (٢٠١١)، ويهدف إلى حظر الزواج القسري أو الممارسة المعروفة باسم الزواج بالقرآن التي تحرم الإناث من الميراث، واللجوء إلى التقاليد التي تحط من شأن المرأة كتلك المعروفة باسم فاني وسوارا.

(د) القانون الجنائي (المعدل) لعام ٢٠١١ (منع الحوادث الإجرامية التي تستخدم فيها الأحماض)، والذي يجرم القذف بالأحماض كجريمة يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة وغرامة تبلغ مليون روبية؛

(هـ) الصندوق الخاص بالنساء في المحن والاحتجاز (٢٠١١)، لتقديم المساعدة المالية والقانونية للنساء السجينات بدعوى مختلفة واللاتي تواجهن صعوبات قاسية.

١٣ - واتخذت الحكومة خطوات للحيلولة دون إمكانية استغلال قانون التجديف أو إساءة استخدامه. وفي عام ٢٠٠٤، صدر قانون إلزامي بالألا يتناول التحقيق في قضايا التجديف من هم دون مستوى رئيس الشرطة.

١٤ - وتعمل باكستان أيضا بصورة وثيقة مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وزار باكستان كل من المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣. كما قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة باكستان في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأفادت هذه الزيارات باعتبارها وسيلة من وسائل التغذية المرتدة وتعبيرا عن التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشكلت جزءا من تعهدنا بتحسين تعاوننا في مجال حقوق الإنسان.

١٥ - وبالنظر إلى الأهمية التي توليها الحكومة للحق في التنمية، فقد اتخذت خطوات من أجل تعميم مراعاة الحق في التنمية في رؤية عام ٢٠٢٥، التي تمثل تجسيدا واضحا لهذه الأولوية.

١٦ - وتعمل رؤية عام ٢٠٢٥ على تعزيز فعالية خطط الحماية الاجتماعية كما أن نطاقها يشمل مجالات من قبيل توفير فرص العمل، والقضاء على الفقر، وغير ذلك من أشكال الحماية الاجتماعية. ولهذا الغرض، فإن برنامج بينظير لدعم الدخل يقوم بالفعل بتوفير الدعم المالي للأطفال في المدارس. ومن خلال رؤية عام ٢٠٢٥ سوف يتم توسيع نطاق هذه الخطط وحجمها.

١٧ - ورؤية عام ٢٠٢٥ تتيح الفرصة أيضا لتعزيز الهدف الرئيسي المتمثل في تمكين المرأة والدفع به قدما. وتشكل خطة العمل للإصلاح الجنساني (٢٠١٢)، كجزء من برنامج للتنمية القطاع العام، أحد المنجزات التي تتوخاها هذه الرؤية. وتهدف هذه الخطة إلى تعميم المنظور الجنساني على جميع مستويات الهيكل الإداري. وتشمل مجالات الإصلاح الرئيسية ما يلي: (أ) إعادة تشكيل الهيكل المؤسسي؛ (ب) تحقيق الإصلاحات في مجال السياسات والمجال المالي؛ (ج) توفير فرص العمالة للنساء في القطاع العام؛ (د) تحقيق المشاركة السياسية للمرأة.

التعهدات الطوعية والالتزامات

ألف - على المستوى الوطني

١٨ - بغية تدعيم التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، والتغلب على التحديات التي يشكلها التطرف والإرهاب، تعزم باكستان اتخاذ تدابير صارمة سواء في مجال السياسات العامة أو الإصلاح القانوني، والقيام حيثما لزم الأمر بفرض تدابير إنفاذ فعالة

لتشريعاتها/سياساتها الحالية في مجال حقوق الإنسان. وعلى وجه العموم، فإننا سنعمل على زيادة تعزيز الأخذ بالنهج الكلي على أن يكون التركيز الرئيسي للأنشطة المقبلة على المرأة والطفل والأقليات وذوي الإعاقة.

١٩ - ولذلك، فإننا نتعهد ببذل قصارى جهدنا في هذا الصدد، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لما يلي:

- (أ) وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان تحدد توجهها الاستراتيجي الرئيسي والأولويات الرئيسية مع تنسيق أنشطتنا مع التزاماتنا الوطنية والدولية؛
- (ب) تشكيل لجنة مشتركة مؤلفة من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات لكي تقوم، بالتشاور مع المجتمع المدني، بتحديد الثغرات واستعراض التشريعات التمييزية وسبل إنفاذ التشريعات القائمة؛
- (ج) إضفاء المزيد من قدرات الاستقلال الذاتي والتشغيل الكامل على مؤسساتنا الوطنية في مجال حقوق الإنسان لضمان زيادة فعالية أدائها لعملها؛
- (د) التعجيل بإقامة العدل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتقنية المتاحة لأجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين؛ وبناء القدرات لدى الجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوحدات المعنية بتنفيذ المعاهدات؛
- (هـ) تصميم وإطلاق حملة للتوعية العامة بشأن مختلف جوانب حقوق الإنسان للنساء والأطفال والأقليات والمجموعات الأخرى؛
- (و) الاضطلاع بتنفيذ التدابير التالية فيما يتعلق بالمرأة:

١' إصدار تشريعات بشأن ما يلي:

- مشروع قانون العنف العائلي (المنع والحماية) (٢٠١٣)
- مشروع تعديل قانون الزواج المسيحي لعام ٢٠١٤
- مشروع تعديل قانون الطلاق لعام ٢٠١٤
- مشروع تعديل قانون مكافحة الاغتصاب (مشروع تعديل القانون الجنائي) لعام ٢٠١٤، لغرض استعراض وتحسين التشريعات القائمة

- (تعديل) قانون الصندوق الخاص بالنساء في المحن والاحتجاز لعام ٢٠١٤

٢' صياغة المبادئ التوجيهية للسياسة العامة الوطنية بشأن العنف الجنساني؛

٣' إنشاء مراكز جديدة لأزمات المرأة وتعزيز/توحيد المراكز/ الخدمات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لغرض توفير خدمات إعادة التأهيل لضحايا العنف والناجيات من العنف؛

٤' تشجيع مشاركة المرأة في قوة العمل في إطار رؤية عام ٢٠٢٥ من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات العمل لنصف عدد السكان في باكستان؛

٥' إنشاء خط مساعدة مجاني في جميع المقاطعات لتلقي الشكاوى وتقديم المعلومات فضلاً عن الربط بين الشكاوى المقدمة والمؤسسات المعنية، بما في ذلك مكاتب أمين المظالم.

(ز) الاضطلاع بالتدابير التالية فيما يتعلق بالأطفال:

١' إصدار تشريعات بشأن ما يلي:

أ - إنشاء لجنة وطنية لحقوق الطفل؛

ب - التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛

ج - استعراض وتنفيذ مرسوم نظام قضاء الأحداث لعام ٢٠٠٠ من خلال مشروع قانون نظام قضاء الأحداث لعام ٢٠١٥؛

٢' القضاء الكامل تدريجياً على مشكلة عمل الأطفال من خلال استراتيجية متعددة القطاعات؛

٣' مواصلة الالتزام بالقضاء على شلل الأطفال ومواصلة الصمود في مكافحته بتصميم متجدد وإرادة سياسية؛

٤' بذل قصارى الجهود لضمان تنفيذ المادة ٢٥ ألف من الدستور بشأن التعليم المجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما.

(ح) الاضطلاع بالتدابير التالية فيما يتعلق بالأقليات:

١' ضمان فعالية أداء اللجنة الوطنية للأقليات من خلال تخصيص الموارد الكافية؛

٢' إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمناقشة استعراض قضايا انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات وتشجيع الوثام بين الأديان؛

٣' تعزيز الوثام بين الأديان وتعزيز فعالية اللجان المنشأة على مستوى المقاطعات؛

٤' تدعيم الجهود الجارية من أجل الارتقاء الاجتماعي - الاقتصادي بأفراد الأقليات بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية والأموال المخصصة لها؛ وتقديم المساعدة المالية إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأراامل والأيتام والمعوقون؛ وتخصيص نسبة ٥ في المائة كحصة للأقليات الوطنية في برنامج دعم الدخل القومي وغيره من شبكات الأمان الاجتماعي؛

٥' ضمان الإنفاذ الفعال للمادتين ٩٩ - ألف و ٢٩٥ - ألف من قانون العقوبات الباكستاني، المتعلقة بالكرهية الدينية المفضية إلى العنف، بما في ذلك خطاب الكراهية؛

٦' بذل الجهود من أجل إنشاء صندوق لتقديم المساعدة القانونية المجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

٧' إدماج حقوق الإنسان في صلب التخطيط الإنمائي عن طريق إدراج القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بالصحة والتعليم والتخطيط الاجتماعي في التخطيط الإنمائي في إطار رؤية عام ٢٠٢٥، وبذل الجهود الرامية إلى تخصيص ما يكفي من الموارد ومخصصات الميزانية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع بالمبادرات الجنسانية في إطار برنامج تنمية القطاع العام.

باء - على المستوى الدولي

٢٠ - تقدر باكستان حق التقدير التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من وثائق حقوق الإنسان المشمولة وغير المشمولة بالمعاهدات. وبهذه الروح، فإن باكستان ستواصل العمل على زيادة دعم مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان العالمية، ومشاركتها الإيجابية مع المجلس وفقا للمبادئ التالية:

(أ) ستواصل باكستان، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، سعيها الحثيث لجعل المجلس محفلا للحوار والتعاون الحقيقيين على أساس مبادئ عدم التمييز والتراخية على النحو المبين في مجموعة تدابير بناء المؤسسات الواردة في قرار المجلس ١/٥؛

(ب) شاركت باكستان بنشاط في إنشاء العديد من آليات المجلس وفي عملية استعراضه في عام ٢٠١١، وستواصل المساهمة بفعالية وكفاءة في أساليب عمل المجلس وفي مختلف آلياته؛

(ج) سنواصل القيام بدور نشط في المجلس بغية تعزيز هذه الهيئة بما يعزز الحوار والتعاون، وبناء القدرات والمساعدة التقنية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان مع إيلاء الاعتبار الواجب للقيم التاريخية والثقافية والدينية للدول الأعضاء والظروف الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بها؛

(د) سنواصل تعزيز المشاركة البناءة والحوار والتعاون مع الدول المعنية في معالجة "الحالات المثيرة للقلق" المعروضة على المجلس؛

(هـ) إننا نعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية تعاونية فريدة لتحديد التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وتقديم توصيات ملموسة بطريقة غير مسبقة. وقد شاركت باكستان مشاركة بناءة في الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسنواصل بذل الجهود من أجل زيادة تعزيز المشاركة من جانبنا كما سنشارك في آلية الاستعراض الدوري الشامل بتقديم توصيات مفيدة وعملية المنحى إلى الدول الأعضاء الأخرى؛

(و) كان لباكستان شرف العمل كمنسق لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في جنيف على مدى الأعوام العديدة الماضية. وسعت باكستان إلى بناء الجسور والمساعدة في التغلب على أوجه الاختلاف وسوء

الفهم التي بدا أحيانا أنها شابت النهج الذي يتبعه العالم الإسلامي والغرب إزاء بعض المسائل. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت باكستان تشكل جزءا من جميع المبادرات الرئيسية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والانسجام بين جميع المجتمعات والثقافات والمشاركة في تقديم القرارات في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز الحوار بين الأديان والتعاون المشترك بين الثقافات من أجل السلام. ونتعهد بأن نواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء على صون وتعزيز توافق الآراء على هذا النحو؛

(ز) قمنا بتوحيد الجهود مع الفلبين في تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تعزيز التعاون فيما بين الأديان والحوار بين الثقافات والتفاهم والتعاون من أجل السلام". ويعتمد هذا القرار بصورة مستمرة بتوافق الآراء، ويشارك في تقديمه أعضاء من جميع المناطق الرئيسية في العالم. ونتعهد بتعزيز الجهود المبذولة من أجل تشجيع وتعزيز الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات؛

(ح) قامت باكستان بدور ناشط وفعال في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٨، المعنون "مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقداتهم". ومنذ ذلك الوقت يعتمد هذا القرار التاريخي بالإجماع من جانب المجلس والجمعية العامة. ولا تزال ملتزمين بالحفاظ على هذا التوافق الاستراتيجي في الآراء، وسنعمل على تعزيز روح الحوار؛

(ط) وما برحت باكستان تدعم الدور والأنشطة اللذين يقوم بهما تحالف الحضارات بالأمم المتحدة من أجل تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتعاون السلمي بين بلدان العالم. وسنواصل دعم هذه المبادرة؛

(ي) أقامت باكستان، بوصفها منسق منظمة التعاون الإسلامي وبصفتها الوطنية، أواصر اتصال وتنسيق قوية مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار سعيها الحثيث إلى تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان والنهوض به. ونتعهد بمواصلة دعم المفوضية في تنفيذ ولايتها؛

(ك) سنواصل تعزيز التعاون والمشاركة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك النظر في قيامهم بزيارات إلى باكستان.